

الحكومة العراقية تستبق انهياراً جديداً للوضع الأمني في الموصل

استبعاد ضابط مقرب من ميليشيات الحشد الشعبي من قيادة عمليات نينوى



تحرير: الموصل تحول إلى استباحة لها

قضاء سنجار إلى جانب عدم السيطرة التامة على حركة بعض فصائل الحشد الشعبي المنتشرة في المحافظة. وخلال الشهور الأخيرة زادت وتيرة هجمات فلول داعش، لاسيما في المنطقة بين محافظات كركوك وصلاح وديالى المعروفة باسم مثلث الموت. واستشعاراً لخطورة الوضع في نينوى نفذت القوات العراقية مؤخراً عملية عسكرية واسعة النطاق في منطقة جبال مخمر الوجود جنوب شرق مدينة الموصل تحت مسمى "الأسد المتأهب" أفضت بحسب اللواء يحيى رسول المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة إلى مقتل العشرات من عناصر داعش وأسرى البعض الآخر، من بينهم قياديون في التنظيم.

في إقالته من منصب قائد عمليات الأنبار وإحالتته إلى منصب شكلي في وزارة الدفاع، بينما يتهم الثاني بالتساهل مع الميليشيات وإطلاق يدها في نينوى ما دفع عشائرها إلى التملل والتلويح بالثورة والعصيان. ولم يرض على تولي المحلاوي منصب قائد عمليات نينوى أكثر من ثمانية أشهر. ورُجِح مصدر أمني نقلت عنه وكالة الأناضول أن إقالته جاءت بسبب "عدم إدراكه للأوضاع الأمنية في المحافظة بالشكل المطلوب".

وأوضح ذات المصدر أن "نينوى شهدت خلال الأشهر الماضية خروقات أمنية منها عودة نشاط مسلحي تنظيم داعش وعدم ضبط الوضع الأمني في

ويستخدم الكاظمي في محاولة لجم الصراعات على نينوى نقطة قوته الأساسية المتمثلة في درايته الموسعة بالشأن الأمني وعلاقاته المتينة داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية التي يثق في عدد من قياداتها.

وتوصف التغييرات التي أحدثها رئيس الوزراء على رأس عدد من الأجهزة الأمنية بأنها عملية "تطهير" لتلك الأجهزة من القيادات ذات الولاءات الحزبية وحتى الخارجية. ولا يبدو تعيين الفلاحي بديلاً عن المحلاوي على رأس قيادة عمليات نينوى منفصلاً عن عملية التطهير تلك، حيث يعرف الأول بخلافاته الحادة مع الميليشيات الشيعية التي سبق لها أن اتهمته بالخبايا مع الخارج ونجحت

أما أكراد العراق فيأخذون من الصراعات حول نينوى بطرف حيث يعتبرون أن لهم حقوقاً تاريخية في أجزاء من المحافظة التي يعتبرونها أيضاً غلفاً أمنياً لإقليمهم ويتوحدون من وقوع مناطق منها تحت سيطرة الميليشيات الشيعية التي تبدي عداً صريحاً للإقليم ولا تتوانى في رشقه بالصواريخ بين حين وآخر. وفي ظل مختلف تلك الصراعات تحاول الحكومة العراقية الإسماك بالوضع في نينوى تفادياً لحالة انهيار ارتداء قبضة الدولة على غرار تلك التي حدثت سنة 2014 وفتحت الباب لداعش لاحتلال الموصل واتخاذها مركزاً ومنطلقاً لاحتلال مناطق شاسعة من العراق.

محافظة نينوى بأهمية موقعها في شمال العراق وثقلها السكاني وتنوع ثوراتها أصبحت موضعاً لتقاطع مصالح العديد من القوى المحلية والأجنبية. وتحولت نتيجة لذلك إلى مدار لصراعات شرسة تهدد استقرارها الهش. وهذا الأمر يحتم على حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الإسراع بتدارك الوضع قبل أن تفقد الدولة زمام السيطرة على الوضع في المحافظة ويؤول الأمر إلى وضع شبيه بذلك الذي سبق احتلال تنظيم داعش للموصل أواسط سنة 2014.

من الاستقرار في المحافظة بقدر ما أوجد وصفة للصراع قابلة للانفجار في أي لحظة. وبينما يواصل التنظيم المتشدد تربصه بنينوى، التي تمثل أجزاءها الغربية منطقة ربط بين الأراضي العراقية والسورية متخذاً من بعض مناطقها الوجود ملاذاً لفلوله من الحملات الأمنية للقوات العراقية، تتشعب الميليشيات الشيعية التي شاركت بفعالية في الحرب ضد التنظيم بين سنتي 2014 و2017 بالمناطق التي دخلتها أثناء الحرب وما في ذلك أجزاء من الموصل محولة اهتمامها نحو أنشطة "تجارية" ومالية وعمليات نهب واستيلاء على الممتلكات وجبي للضرائب باستخدام السلاح.

ويثير ذلك الوضع غضب العشائر المحلية التي لا تنقطع عن مطالبة الحكومة بكف يد الميليشيات ملوثة بالجوء إلى السلاح في حال عجزت الدولة عن ذلك.

وما يزيد الوضع حساسية في نينوى دخول قوى أجنبية على خط الصراع في المحافظة، فبينما تدعم إيران الميليشيات الشيعية وتشجعها على التشنج بمواقفها هناك لتضمن عن طريقها موطناً قدم في شمال العراق وغربه، تتذرع تركيا بوجود عناصر حزب العمال الكردستاني في بعض مناطق المحافظة للتدخل عسكرياً على أرضها وترتكز قواعد عسكرية متقدمة لها هناك.

وتحتفظ تركيا حالياً بقاعدة عسكرية صغيرة أقامتها من دون تنسيق مع السلطات العراقية في منطقة بعشيقة شرقي الموصل، في وقت يهدد فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتحويل العمليات العسكرية الخاطفة التي ينفذها الجيش التركي في قضاء سنجار غربي الموصل إلى غزو أوسع نطاقاً بذريعة اقتلاع حزب العمال من القضاء.

بغداد - سلّطت عملية استبدال القيادة العسكرية في محافظة نينوى في شمال العراق الضوء مجدداً على مدى حساسية الوضع في المحافظة واشتداد الصراعات داخلها وتعدّد الأطراف المخترطة في تلك الصراعات، سعياً وراء مكاسب مادية توفرها المحافظة بفعل ثقلها السكاني وتنوع ثرواتها، وتحقيقاً لأهداف سياسية وأمنية أبعد مدى تتجاوز العراق بحد ذاته إلى القوى المتصارعة على النفوذ داخله. وأعلن الأربعة عن قرار القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية إقالة قائد العمليات في نينوى اللواء الركن إسمايل المحلاوي وتعيين اللواء الركن محمود الفلاح بديلاً عنه.

أطراف متصارعة في نينوى

ميليشيات الحشد الشعبي ومن خلفها إيران.

العشائر المحلية الغاضبة من تصرفات الميليشيات.

تركيا الطامعة في أجزاء من المحافظة والمنتدرة بوجود عناصر حزب العمال في بعض مناطقها.

أكراد العراق الذين يطالبون بحقوق تاريخية لهم في نينوى ويعتبرونها غلفاً أمنياً لإقليمهم.

تنظيم داعش الذي تتخذ فلوله من مناطق المحافظة ملاذاً لها.

ولم يفض حسم الحرب العسكرية ضد تنظيم داعش، والتي دارت أكثر حلقاتها دموية في مناطق نينوى وداخل مركزها مدينة الموصل، إلى مرحلة جديدة

تقرير أممي: الحوثيون قصفوا مطار عدن يوم عودة حكومة المناصفة

على قسم كبير من شمال البلاد بما يشمل العاصمة التاريخية صنعاء منذ 2014. وتتلقى القوات الموالية للسلطة دعماً منذ 2015 من تحالف عسكري تقوده السعودية.

وبعد ست سنوات من الاقتتال على السلطة في نزاع حصد أرواح الآلاف، يشهد اليمن انهياراً في قطاعات الصحة والاقتصاد والتعليم وغيرها، فيما يعيش أكثر من 3.3 مليون نازح في مدارس ومخيمات حيث تتفشى الأمراض كالكلويلا بفعل شح المياه النظيفة.

واسفر النزاع منذ 2014 عن مقتل عشرات الآلاف ونزوح الملايين، بحسب منظمات دولية، بينما بات ما يقرب من 80 في المئة من سكان اليمن البالغ عددهم 29 مليوناً يعتمدون على المساعدات في إطار أزمة إنسانية هي الأكبر على مستوى العالم.

ووفقاً للتقرير فإن الصواريخ أطلقت من منشآت كانت تحت سيطرة القوات الحوثية وقت القصف.

تصحيح غير مباشر لقرار إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلغاء تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية أجنبية

وعدن المدينة الساحلية الجنوبية هي العاصمة المؤقتة لليمن بعد أن انتقلت إليها الحكومة المعترف بها دولياً منذ طردها المتمردون الحوثيون من صنعاء في الشمال. ويبدو النزاع في اليمن بين الحكومة والمتمردين الحوثيين الذين يسيطرون

الشخصيات حيث كان من المقرر عقد مؤتمر صحافي وقت الهجوم. وجاء في ملخص التقرير أن "قرار اللحظة الأخيرة بإيقاف الطائرة بعيداً عن الصالة والتأخر غير المخطط له في إنزال الركاب حالاً دون وقوع إصابات إضافية في صفوف المسؤولين الحكوميين".

وبعد التحقيق في مواقع الإطلاق المحتملة للصواريخ ودراسة الصور على شبكات التواصل الاجتماعي والتدقيق بإفادات الشهود والآثار في مكان القصف وبيانات الأقمار الاصطناعية، خلص الخبراء الذين يواصلون تحقيقاتهم "إلى أن صاروخين على الأقل أحدهما تحطم بعد وقت قصير من إطلاقه، أطلقاً من مطار تعز وأن الصاروخين المتبقين تم إطلاقهما كما يبدو من مركز تدريب للشرطة في جنوب مدينة ذمار".

وتوير أن "أي تقارير عن اليمن من منظمة أو دول أو تابعين لمجلس الأمن أو الأمم المتحدة تصدر من دون لجان مستقلة مرفوضة"، معتبراً أن مثل تلك التقارير "غير واقعية وغير محايدة وتفقد المصداقية والموضوعية والمهنية في آن واحد".

وبعد وقوع الهجوم المذكور أعلن رئيس الحكومة اليمنية المشكلة بالمناصفة بين شخصيات من شمال اليمن ومن جنوبه والتي نتجت عن اتفاق الرياض الذي رعته السعودية بين المجلس الانتقالي الجنوبي وسلطة الرئيس المعترف به دولياً عبدربه منصور هادي في المؤشرات الأولية للتحقيقات تشير إلى "وقوف ميليشيا الحوثي وراء هذا العمل الإجرامي".

وأضاف تقرير خبراء الأمم المتحدة أن "الهجوم أوقع عشرين قتيلاً في صفوف المدنيين بينهم وكيلة وزارة الأشغال العامة ياسمين العواضي وأكثر من مئة جريح بينهم مسافرون كانوا مغادرين، وموظفون من المطار وصحافيون".

وكانت حصيلة القصف الصاروخي التي أعلنت آنذاك تشير إلى سقوط 26 قتيلاً على الأقل وأكثر من 50 جريحاً. وخلال التحقيق "لاحظت مجموعة الخبراء أن المطار أصيب بثلاثة صواريخ باليستية أرض-أرض دقيقة التوجيه وقصيرة المدى تحمل رؤوساً حربية مجرّاة، ويحتمل أن تكون نسخة طويلة المدى من صاروخ بردا-1 الذي شكل منذ 2018 جزءاً من ترسانة الحوثيين" وفقاً ورد في التقرير. وأضاف الخبراء "نظراً إلى مكان القصف من الواضح أن النية كانت ضرب الطائرة التي كانت تقل مسؤولي الحكومة مثل صالة استقبال كبار

وقال مصدر سياسي يمني إن الخلاصة المختصرة من التقرير الأممي أن الحوثيين بالفعل جماعة إرهابية لا تتوانى عن استهداف المرافق والمنشآت المدنية عشوائياً بالصواريخ. ونقلت وكالة فرانس برس عن ملخص للتقرير السري الذي أنجزه خبراء الأمم المتحدة المكلفين بملف العقوبات المفروضة على اليمن أنه "في الثلاثين من ديسمبر وقعت ثلاثة انفجارات في مطار عدن الدولي بعد دقائق من هبوط طائرة تقل رئيس الوزراء معين عبدالمك وأعضاء في حكومة الوحدة التي يرأسها ومسؤولين حكوميين كباراً آخرين".

ورد المسؤول السياسي في صفوف المتمردين الحوثيين محمد علي الحوثي على التقرير مؤكداً في تغريدة على إطلاقه باليمن.

عدن - أفاد تقرير سري قدم مؤخراً إلى مجلس الأمن الدولي أن الهجوم الدموي الذي استهدف مطار عدن بجنوب اليمن آخر شهر ديسمبر الماضي نفذ بصواريخ باليستية مماثلة لتلك التي يمتلكها المتمردون الحوثيون وأطلقت من مواقع خاضعة لسيطرتهم.

ورات جهات يمنية أن التقرير يتجاوز بكثير بعدة الأمن ليشكل بداية تصحيح للوضع الذي أوجده قيام إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بإلغاء تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية أجنبية، الأمر الذي رفع من معنويات الحوثيين وشجعهم على المزيد من التصعيد بل الانضمام لمسار السلام الذي ترغب واشنطن والأمم المتحدة في إطلاقه باليمن.



الكارثة الأكبر التي حطت لها لم تقع

2900 مدني قتلوا في حرب جديدة

على البحر الأحمر مداراً رئيسياً للصراع بين الأفراء اليمنيين نظراً لأهمية موقعها الاستراتيجي حيث تضم ميناء حيوياً يمثل الشريان الرئيسي لدخول جميع السلع والمواد الأساسية إلى مناطق سيطرة الحوثيين.

وفي آخر أسنة 2018 نجحت الأمم المتحدة في رعاية اتفاق وقع في ستوكهولم بين الحوثيين والحكومة اليمنية، ونص ضمن بنوده على وقف لإطلاق النار في المحافظة الأمر الذي أدى إلى تهدئة نسبية للحرب هناك دون أن يوقفها بشكل كامل.

منزل و33 مدرسة و43 طريقاً وجسراً. ولفت إلى أن "الصراع في أرجاء اليمن تسبب بنزوح أربعة ملايين شخص، ثلاثة أرباع منهم من النساء والأطفال". وتابع التقرير، وفقاً للتقديرات، فإن "حوالي 2.6 مليون نازح في البلاد، باتوا على بعد خطوة واحدة من المجاعة".

ولم تحل المفوضية، في تقريرها، طرفاً معيناً المسؤولية عن القتلى المدنيين أو الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الجديدة. وتعتبر محافظة الجديدة الواقعة على الساحل الغربي لليمن والمطلة

الجديدة (اليمن) - أعلنت الأمم المتحدة الأربعاء مقتل 2900 مدني في محافظة الجديدة غربي اليمن منذ بدء الحرب هناك. وجاء ذلك في تقرير صادر عن المفوضية الأممية السامية لشؤون اللاجئين، نشرته عبر موقعها الإلكتروني.

وقال التقرير إن "الجديدة من أكثر المدن اليمنية التي تأثرت بست سنوات من الصراع" بين القوات الحكومية والحوثيين. وأفاد بأنه بالإضافة إلى الضحايا في صفوف المدنيين "تضرر 6600